إدراك المأموم الركعةَ إذا أدرك الركوعَ مع الإمام

ـ دراسة حديثية ـ

د. حسين عبد الحميد حسين النقيب
جامعة النجاح الوطنية - نابلس- فلسطين

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2020/06/03	2020/06/04	2020/06/15

الملخص:

من المسائل المهمّة التي تتعلّق بالصلاة عمود الدين؛ مسألة إدراك المأموم الركعة إذا أدرك الركوع مع إمامه، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن المأموم يدرك الركعة إذا أدرك الركوع مع إمامه، بينما ذهب البخاري وابن خزيمة وابن حزم وغيرهم من العلماء إلى أنه لا يدرك الركعة إلاّ بإدراك كلّ أركانها: تكبيرة الإحرام، والقيام، وقراءة القرآن، والركوع، وما يليه إلى آخر الركعة، وقد تبيّن من هذه الدراسة أن الذي يدرك إمامه في الركوع لا تُحتسَب ركعته تلك، قامت على هذا الأدلة الصحيحة، بينما لم يكن للجمهور القائلين باحتساب تلك الركعة دليل يصلح للاحتجاج به في المسألة.

الكلمات المفتاحية: إدراك - الركعة - الركوع - القراءة.

Abstract

The issue of counting and accepting the raka'a (a prayer unit) if the worshipper was able to catch up with the imam while the imam was bowing down is still one of the most significant issues in the prayer, which is regarded as the backbone of Islam. To address this issue, the majority of scholars supported the opinion that if the worshipper was able to catch up with the imam while the imam was bowing down, the worshipper's raka'a will be counted and accepted. However, some other notable scholars like Al-Bukhari, Ibn Hazm and Ibn Khuzaymiya insisted that raka'a would never be accepted or counted unless all its pillars are fulfilled and performed: Takbeer (saying Allah Akbar), standing, reciting from Quran, bowing down and the other necessary next steps. This study concluded that the raka'a will never be accepted or counted if the worshipper was able to catch up with the imam while the imam was bowing down. This conclusion and opinion are duly

supported with authentic and reliable evidence, whereas the aforementioned contradicting opinion of the majority of scholars is not duly supported and their evidence is not reliable or even strong to consider.

Key Words: Catching up with imam - raka'a (a prayer unit) - bowing down - Quran recitation.

المقدمة:

اختلف العلماء في مسألة إدراك المأموم إمامه في الركوع، فذهب الجمهور إلى أن الركعة تحتسب للمأموم إذا أدرك الإمام في الركوع، وذهب آخرون إلى أن تلك الركعة لا تحتسب، وأن المأموم لا يحتسب إلا ما أدرك فيه القيام والقراءة مع إمامه، ولمّا كانت المسألة متعلقة بالصلاة التي هي إحدى قواعد الدين الخمس[1]، وكان أكثر المصلين يأخذون بمذهب جمهور العلماء فيها، وكان الرأي المقابل أن الركعة في هذه الحالة لا تحتسب، ومن حسبها بطلت صلاته لنقصانها عمّا أمر به الله؛ كانت المسألة من المهمّات اللاتي ينبغي صرف الجهد في تحقيقها، وإقامة الأدلة على الرأي الصائب فيها، حتى يتعلمه المسلمون ويطبّقوه، حفظاً لصلاتهم وأجورهم عليها، ودرئاً لسقوط الاعتبار بها، والمعاقبة على ترك ما فرض الله منها.

الدراسات السابقة:

في هذه المسألة دراسة سابقة مختصرة بعنوان (المعتبر في إدراك الركعة - مبحث في الفقه)، من إعداد الدكتور منير علي عبد الربّ القباطي، توصّل فيها إلى أن الركعة تُدرك بإدراك الركوع إذا اعتُبِرت الطمأنينة فيه، لكن البحث جاء في عُجالة، فلم يتجاوز الأربع الصحائف بمراجعه التسعة عشر، ولم يكن فيه التحقيق والتخريج المناسبين للأحاديث التي ذكرها أدلة لما رآه راجحاً من الأقوال في المسألة[2]، لكن هذه المسألة موجودة في كتب الفقه وشروح الحديث، وإن كانت تلك الكتب تتناولها في عجالة في أغلب الأحيان.

خطة البحث:

1. أقوال العلماء في المسألة.
2. أدلة القائلين باحتساب الركعة لمن أدرك الركوع مع الإمام.
3. أدلة القائلين بعدم احتساب الركعة لمن أدرك الركوع مع الإمام.
4. مناقشة أدلة القائلين بالاحتساب.

5. مناقشة أدلة المانعين للاحتساب.

6. الراجح في المسألة.

7. الخاتمة والتوصيات.

أقوال العلماء في المسألة:

1- **مذهب الجمهور:** ذهب جمهور العلماء الحنفية[3] والمالكية[4] والشافعية[5] والحنابلة[6] إلى أن المأموم إذا أدرك الإمام في الركوع من الصلاة؛ فإن ركعته هذه تحتسب له، وكأنه أدرك الإمام في القيام وأدرك معه القراءة، وهذا القول منقول عن بعض الصحابة كعلي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد ابن ثابت وابن عمر، وعن بعض التابعين كعطاء وإبراهيم النخعي وميمون بن مهران وعروة بن الزبير، ومن بعدهم عن الثوري والأوزاعي وأبي ثور[7]، وادّعى إسحاق بن منصور المروزي أن المسألة مجمع عليها فقال: " أجمع الخَلّق أن كلّ من أدرك الإمام راكعاً فركع معه أدرك تلك الركعة وقراءتها"[8]. وقال النووي: " وهذا الذي ذكرناه من إدراك الركعة بإدراك الركوع هو الصواب الذي نص عليه الشافعي وقاله جماهير الأصحاب وجماهير العلماء وتظاهرت به الأحاديث وأطبق عليه الناس"[9].

2- **ذهب الإمام البخاري[10] وجماعة من الشافعية** منهم ابن خزيمة وأبو بكر الضُّبَعي[11]، وتقيّ الدين السبكي[12] والمقبلي والعراقي في شرح السنن[13] وابن حزم الظاهري[14]، ذهبوا إلى أن المأموم لا يدرك الركعة إذا أدرك الركوع مع إمامه ولم يدرك القيام وقراءة القرآن، قال البخاري: " وقال عدة من أهل العلم أن كل مأموم يقضي فرض نفسه، والقيام والقراءة والركوع والسجود عندهم فرض، فلا يسقط الركوع والسجود عن المأموم، وكذلك القراءة فرض، فلا يزول فرض عن أحد إلا بكتاب أو سنة "[15].

أدلة الجمهور:

1- حديث أبي هريرة مرفوعاً: " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ". أخرجه البخاري[16] ومسلم[17].

وجه الدلالة: الركعة هنا بمعنى الركوع، والصلاة بمعنى الركعة، فمعنى الحديث: من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة[18].

2- حديث أبي بكرة: " أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: زادك الله حرصاً، ولا تعُد ". أخرجه البخاري[19].

وجه الدلالة: أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بزيادة الحرص يعني أن ركعته حُسبت[20].

3- حديث أبي هريرة مرفوعاً: " إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدّوها شيئاً، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة ". أخرجه أبو داود[21] وابن خزيمة[22] والحاكم[23] والبيهقي[24].

وجه الدلالة: أن الحديث فرّق بين من أدرك السجود ومن أدرك الركوع، فمن أدرك السجود لا تحتسب ركعته، ومن أدرك الركوع احتسبت ركعته، والركعة هنا بمعنى الركوع، والصلاة بمعنى الركعة، فيكون مراد الحديث: ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة[25].

4- حديث معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً: " لا تبادروني بركوع ولا بسجود؛ فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعتُ تدركوني إذا رفعتُ، ومهما أسبقكم به إذا سجدتُ تدركوني إذا رفعتُ، إنّي قد بدَّنتُ[26] ". أخرجه أبو داود[27] وابن ماجه[28] وابن أبي شيبة[29] والدارمي[30] وأحمد[31] وابن خزيمة[32] والدارقطني[33].

وجه الدلالة: أن المأموم يدرك الركعة مع إمامه وإن سبقه الإمام بالركوع، فإذا جاء المأموم وقد ركع إمامه؛ فإنه يركع وتحسب ركعته[34].

5- حديث أبي هريرة مرفوعاً: " من أدرك الركوع من الركعة الآخرة يوم الجمعة فليضِف إليها أخرى، ومن لم يدرك الركوع من الركعة الآخرة فليصلّ الظهر أربعاً ". أخرجه الدارقطني[35].

وجه الدلالة: أن إدراك الركوع إدراك للركعة؛ لأنه لم يبق عليه إلاّ ركعة واحدة من الركعتين.

6- حديث أبي هريرة مرفوعاً: " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها، قبل أن يقيم الإمام صُلبه ". أخرجه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام[36]، وابن خزيمة[37] وابن الأعرابي[38] والدارقطني[39] والبيهقي[40].

وجه الدلالة: أن من أدرك إمامه قبل أن يقيم صُلبه من الركوع فقد أدرك الركعة، فالركعة تدرك بإدراك الركوع مع الإمام[41].

7- حديث من طريق محمد بن غالب الضبّي، عن عمرو بن مرزوق الباهلي، عن شعبة، عن عبد العزيز بن رفيع عن رجل من أهل المدينة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا جئتم والامام راكع فاركعوا، وإن كان ساجداً فاسجدوا، ولا تعتدّوا بالسجود إذا لم يكن معه الركوع ". أخرجه البيهقي[42].

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم منع الاعتداد بالسجود إذا لم يكن معه الركوع، وهذا واضح في الدلالة على أن إدراك الركوع يجعل الركعة محتسبة.

أدلة المذهب الثاني:

1- عن أبي هريرة مرفوعاً: " إذا سمعتم الإقامة، فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتمّوا ". أخرجه البخاري[43].

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المسبوق بإتمام ما فاته، ومن أدرك الإمام راكعاً فاته القيام والقراءة فيه وهما فرضان لا بدّ له من إتمامهما، ولا مكان للإتمام وقد صار الإمام والمأموم معه في الركوع، فمن أدرك الإمام راكعاً فاتته الركعة، فصار التوجيه النبوي للمسبوق هو أن يتابع إمامه، ثم إذا سلّم الإمام قام المسبوق فأتم ما فاته من الركعات[44].

2- حديث أبي هريرة مرفوعاً: " أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد، فدخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم، فردّ النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام، فقال: " ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ "، فصلّى، ثم جاء فسلّم على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: " ارجع فصلّ، فإنك لم تُصلّ " ثلاثا، فقال: والذي بعثك بالحق، فما أحسن غيره، فعلّمني، قال: " إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع

حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئنَّ ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئنَّ جالساً، ثم اسجد حتى تطمئنَّ ساجداً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ". أخرجه البخاري[45] ومسلم[46].

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المسيءَ صلاته أن يقوم إلى الصلاة ويكبّر، ثم يقرأ ما تيسّر من القرآن، ثم يركع ... إلى آخر أركان الركعة، وجعل احتساب الركعة مقروناً بفعل ما أمره به، فالقيام ركن، والقراءة ركن أو فرض، ولم يأتِ القائلون بسقوطهما عن المأموم المتأخر عن الركعة بدليل صحيح يرفع التكليف الصريح بهما عنه، فصارت ركعته ناقصة القيام والقراءة فيه، فبطل احتسابها[47]. ثمّ لماذا كلّ هذا الحرص على الاحتساب بتلك الركعة التي ذهب أهمّ ما فيها وهو قراءة الفاتحة أُمِّ القرآن؟ قال ابن حزم: " وأن من أدرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن؛ وكلاهما فرض لا تتم الصلاة إلا به "[48].

3- عن عبد العزيز بن رفيع عن رجل من أهل المدينة قال: " سمع النبي صلى الله عليه وسلم خفق نعليّ وهو ساجد، فلما فرغ من صلاته قال: مَن هذا الذي سمعتُ خفق نعله؟ قال: أنا يا رسول الله. قال: فما صنعتَ؟ قال: وجدتك ساجداً فسجدتُ. قال: هكذا فاصنعوا ولا تعتدّوا بها، من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً؛ فليكن معي على حالي التي أنا عليها. أخرجه عبد الرزاق[49] عن سفيان الثوري، وأخرجه ابن أبي شيبة[50] عن جرير، كلاهما عن عبد العزيز بن رفيع بإسناده، وهذا لفظ جرير، وأما الثوري ففي حديثه: " كذلك فافعلوا ولا تعتدّوا بالسجود إلاّ أن تدركوا الركعة ".

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمتابعته في الصلاة في الركوع وما بعده من غير أن يبني على ذلك احتساب الركعة.

مناقشة أدلة الجمهور:

1- الحديث الأول عن أبي هريرة صحيح أخرجه الشيخان البخاري ومسلم، لكنه يتكلم عن إدراك الصلاة بإدراك ركعة منها، ولا يتكلم عن إدراك الركعة بإدراك الركوع، وتفسير الركعة بالركوع، وتفسير الصلاة بالركعة؛ هذا لا يقوم عليه دليل، والأصل حمل الألفاظ على ظاهرها ما لم الدليل على خلاف ذلك، ولا دليل هنا. قال الشوكاني: " وليس في ذلك دليل لمطلبهم لما

عرفت من أن مسمى الركعة جميع أذكارها وأركانها حقيقة شرعية وعرفية، وهما مقدمتان على اللغوية كما تقرر في الأصول"[51].

2- الحديث الثاني عن أبي بكرة أخرجه البخاري، لكنه لا يتكلم عن إدراك الركعة بإدراك الركوع، بل لا يتكلم عن إدراك الركعة أصلاً. قال ابن حزم: " وأما حديث أبي بكرة فلا حجة لهم فيه أصلا؛ لأنه ليس فيه أنه اجتزأ بتلك الركعة، وأنه لم يقضها "[52]، وقال الشوكاني: " ليس فيه ما يدلّ على ما ذهبوا إليه؛ لأنه كما لم يأمره بالإعادة لم يُنقل إلينا أنه اعتدّ بها، والدعاء له بالحرص لا يستلزم الاعتداد بها؛ لأن الكون مع الإمام مأمور به سواء كان الشيء الذي يدركه المؤتمّ معتدّاً به أم لا "[53].

فإن قيل: فما الفائدة من الركوع قبل الصفّ أصلاً؟

فالجواب: أن ذلك لم يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم، وأما فعل الرجل ذلك فربما كان بسبب حرصه على تحقيق أكبر قدر من الأجر، لكن هذا الفعل لم يقرّه النبي صلى الله عليه وسلم عليه، بل قال له: ولا تعُد، فهذا نهي عن العودة إلى ذاك الفعل، فلا محلّ للاحتجاج بما نُهي عنه[54].

3- الحديث الثالث عن أبي هريرة مردود من جهة الصلاحية للاحتجاج، ولا يسلّم وجه الدلالة الذي ذكروه فيه.

أمّا عدم الصلاحية للاحتجاج فلأنه ضعيف السند، أخرجوه من طرق عن نافع بن يزيد عن يحيى ابن أبي سليمان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري وزيد بن عتّاب عن أبي هريرة مرفوعاً به. فمداره على يحيى بن أبي سليمان وهو ضعيف، قال البخاري: " يحيى منكر الحديث، روى عنه أبو سعيد مولى بني هاشم وعبد الله بن رجاء البصري مناكير، ولم يتبيّن سماعه من زيد ولا من ابن المقبري، ولا تقوم به حُجّة "[55]، وقال ابن خزيمة: " لا أعرف يحيى بن أبي سليمان بعدالة ولا جرح"[56]، وقال البيهقي: " تفرّد به يحيى بن أبي سليمان هذا، وليس بالقوي "[57].

وأما وجه الدلالة، فإن الحديث لم يتكلم عن إدراك الركوع بشيء، وإنما تكلم عن استحباب متابعة الإمام على الحال التي هو عليها، وقولهم إن الركعة هي الركوع، وإن الصلاة هي الركعة، هذا تحكّم لا يقوم عليه دليل، بل هو ليٌّ لأعناق النصوص، وإخراج لها عن دلالاتها.

4- الحديث الرابع عن معاوية بن ابي سفيان في إسناده ضعف، ولا يسلم وجه الدلالة الذي ذكروه فيه.

أما ضعف إسناده فلأن مداره على محمد بن عجلان عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز عن معاوية مرفوعاً، ومحمد بن عجلان موصوف بالتدليس[58] وكل طرق الحديث عنه معنعنة.

وأما دلالة الحديث، فليس فيه كلام عن إدراك الركعة بإدراك الركوع، وإنما فيه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه إلى عدم مسابقته في الصلاة، فيركعون قبل أن يركع أو يسجدون قبل أن يسجد، ثم علّل ذلك بأنهم سيدركون الركن وأذكاره من غير نقصان في الحالة التي يكونون عليها، وسَبْقُ الإمام إياهم ببعض الركن لا يفوّت عليهم شيئاً من العمل والأجر.

5- الحديث الخامس عن أبي هريرة إسناده ضعيف؛ لأنه مروي من طريق سليمان بن داود الحرّاني عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة مرفوعاً، وسليمان الحرّاني ضعيف، ضعفه البخاري وأبو حاتم الرازي وأحمد وأبو زرعة والدارقطني وابن حبان وأبو أحمد الحاكم والساجي والأزدي[59]، قال البخاري: " منكر الحديث "[60]، وقال ابن حبان: " منكر الحديث جدًّا "[61]. وقد ضعّف الحديث بهذا اللفظ أبو حاتم الرازي، فقال: " لا أصل لهذا الحديث، إنما المتن: من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها"[62]. وهذا هو نص الحديث الأول من هذه الأدلة، وقد تبيّن أنه ليس في محلّ النزاع.

6- الحديث السادس عن أبي هريرة ضعيف فيه علتان:

الأولى: في إسناده يحيى بن حميد، قال البخاري: " وأما يحيى بن حميد فمجهول لا يعتمد على حديثه، غير معروف بصحّة، خبره مرفوع وليس هذا مما يحتجّ به أهل العلم "[63].

الثانية: في إسناده قرّة بن عبد الرحمن الذي يروي عنه يحيى بن حميد، وقرّة هو ابن عبد الرحمن ابن حيوئيل وهو ضعيف، قال أحمد: " منكر الحديث جداً "[64]، وقال يحيى ابن معين: " ضعيف الحديث "[65]، وقال أبو حاتم: " ليس بالقويّ "[66]، وقال أبو زرعة الرازي: " الأحاديث التي يرويها مناكير "[67]. قال البخاري: " وقوله: (قبل أن يقيم الإمام صلبه) لا معنى له ولا وجه لزيادته "[68].

1- **حديث عبد العزيز بن رفيع عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم ضعيف لأمور:**

أ- جهالة الرجل الراوي للحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ب- في إسناده عمرو بن مرزوق الباهلي، قال الدارقطني: " صدوق كثير الوَهْم"[69].

ت- في إسناده محمد بن غالب الضبّي، قال الدارقطني: " ثقة مأمون إلاّ أنه كان يخطئ"[70].

مناقشة أدلة الفريق الثاني:

1- الدليل الأول صحيح لا مردّ لدلالته.

2- الدليل الثاني صحيح، ودلالته على المسألة واضحة.

3- الدليل الثالث ضعيف السند لأن الرجل المذكور أنه من أهل المدينة لم يسمَّ ولم يُعرَف من هو، ثم إنه ليس فيه ما يقضي في محلّ النزاع، وأقصى ما فيه أن من أدرك إمامه في السجود لا يعتد بتلك الركعة، وأن على المصلي متابعة إمامه على الحال التي يجد الإمام عليها، وكل هذا من الأمور التي لا خلاف عليها[71].

النتيجة:

بعد دراسة أحاديث المسألة التي استدل بها الفريقان الجمهور والآخرين؛ تبيّن ما يلي:

1- لم يسلم من أدلة الجمهور شيء لما يلي:

أ. الحديثان الأولان صحيحان لكنهما ليسا في موضع النزاع. قال ابن حزم: " وقال قائلون: إن أدرك الركعة مع الإمام اعتد بها، واحتجوا بآثار ثابتة؛ إلا أنهم لا حجة لهم في شيء منها "[72].

ب. بقية الأحاديث ضعيفة لا تصلح للاستدلال، قال ابن حزم: " فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر؛ ولا سبيل إلى وجوده "[73].

2- للآخرين ثلاثة أحاديث:

أ- الأول صحيح أخرجه البخاري لا ردّ على دلالته، فهو حجة على المخالفين.

ب- الثاني صحيح أخرجه البخاري ومسلم، وهو واضح الدلالة على المسألة.

ت- الثالث ضعيف وليس في محل النزاع.

والنتيجة التي نخرج بها من هذه الدراسة:

أن المأموم لا يدرك الركعة إذا أدرك إمامه في الركوع، قال الشوكاني: " الواجب الحمل على الإدراك الكامل للركعة الحقيقية؛ لعدم وجود ما تحصل به البراءة من عهدة أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة "[74]. وقال ابن حزم: " فإن قيل: هذا قول الجمهور، قلنا: ما أمر الله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع الجمهور؛ لا في آية ولا في خبر صحيح "[75]. وقال: " فإن قيل: إنه يكبر قائما ثم يركع؛ فقد صار مدركا للوقوف؛ قلنا: وهذه معصية أخرى، وما أمره الله قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم أن يدخل في الصلاة في غير الحال التي يجد الإمام عليها، وأيضا: فلا يجزئ قضاء شيء سبق به من الصلاة إلا بعد سلام الإمام؛ لا قبل ذلك "[76].

وقال البخاري: " اتفق أهل العلم وأنتم أنه لا يحتمل الإمام فرضاً عن القوم، ثم قلتم: القراءة فريضة، ويحتمل الإمام هذا الفرض عن القوم فيما جهر الإمام أو لم يجهر، ولا يحتمل الإمام شيئاً من السنن نحو الثناء والتسبيح والتحميد، فجعلتم الفرض أهون من التطوع، والقياس عندك ألا يقاس الفرض بالتطوع، وألا يُجعل الفرض أهون من التطوع،

وأن يقاس الفرض أو الفرع بالفرض إذا كان من نحوه، فلو قِسْتَ القراءة بالركوع والسجود والتشهد إذا كانت هذه كلها فرضاً.

الخاتمة والتوصيات:

تبيّن لقارئ هذا البحث أن القول المشهور الذي لا تكاد تسمع غيره في مسألتنا؛ أن المأموم يدرك الركعة مع إمامه إذا أدركه في الركوع، ولذلك نرى كثيراً من المصلّين الذين سبقهم إمامهم بالركوع؛ يسارعون إلى الصفّ، ويكثرون من الجلَبة حتى ينتظرهم الإمام وهو راكع، كلّ ذلك من أجل أن يحتسبوا تلك الركعة، وكأن المسألةَ مسألة حياة أو مَوْت! وربما لم تكن تلك الركعة هي الأولى أيضاً، فأيّ فائدة يحققون بهذا؟ أليس الهدف من الصلاة هو امتثال أمر الله والخضوع له سبحانه؟ أليس الاعتماد على الأدلة الصحيحة هو الواجب على كلّ مسلم؟ قد رأينا أدلتهم التي لم يسلم منها شيء أمام النقد العلمي، فلماذا التمسّك بقال فلان، والحجة قائمة على الجميع بكتاب الله والثابت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

من الواضح لكل منصف أن قول البخاري ومَن معه هو الذي قامت عليه الأدلة الصحيحة، فصار من الواجب على كل مَن عَلم ذلك أن يترك ما كان عليه من اتّباع ما لم يقم عليه الدليل، وأن يأتي الصلاة بالخشوع المطلوب؛ لتحقيق أكبر قدر من الحسنات، فيصلي ما أدرك مع الإمام مهما كان، ركعات أو ركعة أو بعض ركعة، ثم يقضي ما فاته كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يكون همّه أن يحسب ركعة لا تحتسب على الصحيح.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي العز الحنفي، عليّ بن عليّ (792هـ)، **التنبيه على مشكلات الهداية**، تحقيق ودراسة عبد الحكيم بن محمد شاكر وغيره، أصل الكتاب: رسالة ماجستير- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مكتبة الرشد ناشرون - السعودية، 1424هـ/ 2003م (ط1).

2. ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (327هـ)، **الجرح والتعديل**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1271هـ/ 1952م (ط1).

3. ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (327هـ)، **علل الحديث**، تحقيق فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، 1427هـ/ 2006م (ط1).

4. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (235هـ)، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، 1409هـ (ط1).

5. ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد (340هـ)، **معجم ابن الأعرابي**، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي - السعودية، 1418هـ/ 1997م (ط1).

6. ابن الجلاب، عبيد الله بن الحسين بن الحسن (378هـ)، **التفريع في فقه الإمام مالك ابن أنس**، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1428هـ/ 2007م (ط1).

7. ابن الرفعة، أبو العباس أحمد ابن محمد بن علي الأنصاري (710هـ)، **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، تحقيق مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، 2009م (ط1).

8. ابن الملقِّن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد (804هـ)، **عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج**، تحقيق عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار الكتاب- إربد، الأردن، 1421هـ/ 2001م، بدون طبعة.

9. ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد (972هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1419هـ/ 1999م (ط1).

10. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُستي (354هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، 1396هـ (ط1).

11. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)**، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار- عمان، 1403هـ/1983م (ط1).

12. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، 1326هـ (ط1).

13. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ (ط1).

14. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **لسان الميزان**، تحقيق دائرة المعرف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، 1390هـ/ 1971م (ط2).

15. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (456هـ)، **المحلى بالآثار**، دار الفكر- بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

16. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي (311هـ)، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

17. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (795هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق محمود بن شعبان وغيره، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، 1417هـ/ 1996م (ط1).

18. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (463هـ)، **الاستذكار**، تحقيق سالم محمد عطا وغيره، دار الكتب العلمية - بيروت، 1421هـ/2000م (ط1).

19. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وغيره، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387هـ، بدون طبعة.

20. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (620هـ)، **عمدة الفقه**، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، 1425هـ/ 2004م، بدون طبعة.

21. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (620هـ)، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، دار الكتب العلمية - بيروت، 1414هـ/ 1994م (ط1).

22. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (620هـ)، **المغني**، مكتبة القاهرة - القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ.

23. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (273هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ.

24. ابن مفلح، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله (884هـ)، **المبدع في شرح المقنع**، دار الكتب العلمية - بيروت، 1418هـ/ 1997م (ط1).

25. أبو بكر ابن العربي، محمد بن عبد الله (543هـ)، **المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك**، علّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وغيره، نشر دَار الغَرب الإسلامي، 1428هـ/ 2007م (ط1).

26. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي (275هـ)، **السنن**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، دار الرسالة العلمية، 1430هـ - 2009 م (ط1).

27. أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي (458هـ)، **التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة**، تحقيق محمد بن فهد الفريح، دار النوادر - دمشق، 1435هـ/ 2014م (ط1).

28. أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1421هـ/ 2001م (ط1).

29. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 2001م (ط1).

30. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم ابن محمد (328هـ)، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1412هـ/ 1992م (ط1).

31. إمام الحرمين الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (478هـ)، **نهاية المطلب في دراية المذهب**، تحقيق عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، 1428هـ/ 2007م (ط1).

32. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، 1422هـ (ط1).

33. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، **جزء القراءة خلف الإمام**، تحقيق فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، 1400هـ/ 1980م (ط1).

34. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين (1051هـ)، **الروض المربع شرح زاد المستقنع**، خرج أحاديثه عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد ومؤسسة الرسالة، بدون طبعة، بدون تاريخ.

35. البيهقي، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني (458هـ)، **السنن الصغير**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، باكستان، 1410هـ/ 1989م (ط1).

36. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني (458هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، 1424هـ/ 2003م (ط3).

37. البيهقي، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني (458هـ)، **معرفة السنن والآثار**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، باكستان، 1412هـ/ 1991م (ط1).

38. الجندي، خليل بن إسحاق بن موسى (776هـ)، **التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب**، تحقيق أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، 1429هـ/ 2008م (ط1).

39. الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (478هـ)، **نهاية المطلب في دراية المذهب**، تحقيق عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهج، 1428هـ/ 2007م (ط1).

40. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (405هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، 1411هـ/1990م (ط1).

41. الحجاوي، أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى (المتوفى: 968هـ)، **الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت - لبنان، بدون طبعة، بدون تاريخ.

42. الخرشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1101هـ)، **شرح مختصر خليل للخرشي**، دار الفكر للطباعة - بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

43. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (385هـ)، **سنن الدارقطني**، تحقيق شعيب الارناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1424هـ/ 2004م (ط1).

44. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (385هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، 1405هـ/ 1985م (ط1).

45. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (255هـ)، **سنن الدارمي**، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع- السعودية، 1412هـ/ 2000م (ط1).

46. الدَّمِيري، محمد بن موسى بن عيسى (808هـ)، **النجم الوهاج في شرح المنهاج**، تحقيق لجنة علمية، دار المنهاج - جدّة، 1425هـ/ 2004م (ط1).

47. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، 1387هـ/ 1967م (ط2).

48. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثَّق**، تحقيق محمد شكور الحاجي، مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن، 1406هـ/ 1986م (ط1).

49. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، دار الحديث- القاهرة، 1427هـ/ 2006م، بدون طبعة.

50. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت، 1382هـ/ 1963م (ط1).

51. الربعي، أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد (734هـ)، **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة - الرياض، 1409هـ (ط1).

52. الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (502هـ)، **بحر المذهب**، تحقيق طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية - بيروت، 2009م (ط1).

53. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي (743هـ)، **تبيين الحقائق تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، 1313 هـ (ط1).

54. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (483هـ)، **المبسوط**، دار المعرفة - بيروت، 1414هـ/ 1993م، بدون طبعة.

55. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1250هـ)، **نيل الأوطار**، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث - مصر، 1413هـ/ 1993م (ط1).

56. الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (476هـ)، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

57. العبدري، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم (897هـ)، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، دار الكتب العلمية - بيروت، 1416هـ/ 1994م (ط1).

58. العدوي، أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم (1189هـ)، **حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني**، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت، 1414هـ/ 1994م، بدون طبعة.

59. العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم (558هـ)، **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، 1421هـ/ 2000م (ط1).

60. القاضي حسين، أبو محمد الحسين بن محمد بن أحمد (462هـ)، **التعليقة على مختصر المزني**، تحقيق علي محمد معوض وغيره، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.

61. القباطي، الدكتور منير علي عبد الرب، مجلة جامعة المدينة العالمية للعلوم الفقهية، ماليزيا، المجلد 1، العدد 30 (2013).

62. القزويني، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (623هـ)، **العزيز شرح الوجيز (المعروف بالشرح الكبير)**، تحقيق علي محمد عوض وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1417هـ/ 1997م (ط1).

63. المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر (536هـ)، **شرح التلقين**، تحقيق محمَّد المختار السّلامي، دار الغرب الإسلامي، 2008م (ط1).

64. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (450هـ)، **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وغيره، دار الكتب العلمية - بيروت، 1419هـ/ 1999م (ط1).

65. المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان (885هـ)، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون تاريخ (ط2).

66. المروزي، أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام (251هـ)، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية، 1425هـ/ 2002م (ط1).

67. المزّي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (742هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1400هـ/1980م (ط1).

68. المقدسي بهاء الدين، أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد (624هـ)، **العدة شرح العمدة**، دار الحديث- القاهرة، 1424هـ/ 2003 م، بدون طبعة.

69. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (676هـ)، **المجموع شرح المهذب**، دار الفكر- بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

70. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة، 1404هـ/ 1984م (ط1).

71. سبط ابن العجمي، أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل (841هـ)، **التبيين لأسماء المدلسين**، تحقيق يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، 1406هـ/ 1986م (ط1).

72. عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (211هـ)، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، يطلب من المكتب الإسلامي - بيروت، 1403هـ (ط2).

73. مالك، الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) **المدوّنة**، دار الكتب العلمية - بيروت، 1415هـ/ 1994م (ط1).

74. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم= صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

الهوامش:

1 البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، 1422هـ (ط1)، ج1، ص10، 11، ج6، ص26. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم= صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ، بدون طبعة، ج1، ص45.

2 القباطي، الدكتور منير علي عبد الرب، مجلة جامعة المدينة العالمية للعلوم الفقهية، ماليزيا، المجلد1، العدد 30(2013).

3 أنظر: السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (483هـ)، **المبسوط**، دار المعرفة – بيروت، 1414هـ/ 1993م، بدون طبعة، ج2، ص94. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي (743هـ)، **تبيين الحقائق تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، المطبعة الكبرى الأميرية– بولاق، القاهرة، 1313 هـ (ط1)، ج1، ص185. ابن أبي العز الحنفي، عليّ بن عليّ (792هـ)، **التنبيه على مشكلات الهداية**، تحقيق ودراسة عبد الحكيم بن محمد شاكر وغيره، أصل الكتاب: رسالة ماجستير– الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مكتبة الرشد ناشرون– السعودية، 1424 هـ/ 2003م (ط1)، ج2، ص754.

4 مالك، الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) **المدوّنة**، دار الكتب العلمية– بيروت، 1415هـ/ 1994م (ط1)، ج1، ص242. ابن الجلاب، عبيد الله بن الحسين بن الحسن (378هـ)، **التفريع في فقه الإمام مالك ابن أنس**، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1428هـ/ 2007م (ط1)، ج1، ص69. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (463هـ)، **الاستذكار**، تحقيق سالم محمد عطا وغيره، دار الكتب العلمية – بيروت، 1421هـ/ 2000م (ط1)، ج1، ص63. المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر (536هـ)، **شرح التلقين**، تحقيق محمَّد المختار السّلامي، دار الغرب الإسلامي، 2008م (ط1)، ج1، ص618. أبو بكر ابن العربي، محمد بن عبد الله (543هـ)، **المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك**، علّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وغيره، نشر دَار الغَرب الإسلامي، 1428هـ/ 2007م (ط1)، ج2، ص326.

5 القاضي حسين، أبو محمد الحسين بن محمد بن أحمد (462هـ)، **التعليقة على مختصر المزني**، تحقيق علي محمد معوض وغيره، مكتبة نزار مصطفى الباز– مكة المكرمة، ج2، ص782. الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (476هـ)، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، دار الكتب العلمية – بيروت، ج1، ص179. إمام الحرمين الجويني، أبو المعالي عبد الملك ابن عبد الله بن يوسف (478هـ)، **نهاية المطلب في دراية المذهب**، تحقيق عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، 1428هـ/ 2007م (ط1)، ج2، ص377. الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (502هـ)، **بحر المذهب**، تحقيق طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت، 2009م (ط1)، ج3، ص236. العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير ابن سالم (558هـ)، **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق قاسم محمد النوري، دار المنهاج – جدة، 1421هـ/ 2000م (ط1)، ج2، ص377. القزويني، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (623هـ)، **العزيز شرح الوجيز (المعروف بالشرح الكبير)**، تحقيق علي محمد عوض وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ/ 1997م (ط1)، ج2، ص266. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (676هـ)، **المجموع شرح المهذب**، دار الفكر– بيروت، ج4، ص215. ابن الرفعة، أبو العباس أحمد ابن محمد بن علي الأنصاري (710هـ)، **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، تحقيق مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية– بيروت، 2009م (ط1)، ج3، ص585. ابن الملقّن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد (804هـ)، **عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج**، تحقيق عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار الكتاب– إربد، الأردن، 1421هـ/ 2001م، ج1، ص306. الدَّمِيري، محمد بن موسى بن عيسى (808هـ)، **النجم الوهاج في شرح المنهاج**، تحقيق لجنة علمية، دار المنهاج– جدّة، 1425هـ/ 2004م (ط1)، ج2، ص112.

6 ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (620هـ)، **المغني**، مكتبة القاهرة- القاهرة، بدون طبعة، ج1، ص363. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (620هـ)، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، دار الكتب العلمية- بيروت، 1414هـ/ 1994م (ط1)، ج1، ص291. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (620هـ)، **عمدة الفقه**، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، 1425هـ/ 2004م، بدون طبعة، ص29. المقدسي بهاء الدين، أبو محمد عبد الرحمن ابن إبراهيم بن أحمد (624هـ)، دار الحديث- القاهرة، 1424هـ/ 2003 م، بدون طبعة، ص107. ابن مفلح، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله (884هـ)، **المبدع في شرح المقنع**، دار الكتب العلمية- بيروت، 1418هـ/ 1997م (ط1)، ج2، ص56. المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان (885هـ)، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، دار إحياء التراث العربي- بيروت، بدون تاريخ (ط2)، ج2، ص223. الحجاوي، أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى (المتوفى: 968هـ)، **الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت- لبنان، بدون طبعة، ج1، ص161. ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد (972هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1419هـ/ 1999م (ط1)، ج1، ص285.

7 أنظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وغيره، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، 1387هـ، بدون طبعة، ج7، ص73. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (795هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق محمود بن شعبان وغيره، مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين- القاهرة، 1417هـ/ 1996م (ط1)، ج7، ص109.

8 المروزي، أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام (251هـ)، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- السعودية، 1425هـ/ 2002م (ط1).

9 النووي، **المجموع شرح المهذب**، ج4، ص215.

10 البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، **جزء القراءة خلف الإمام**، تحقيق فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، 1400هـ/ 1980م (ط1)، ص43 حديث رقم 105.

11 الربعي، أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد (734هـ)، **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة- الرياض، 1409هـ (ط1)، ج4، ص 351. ابن حجر، أبو الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة- بيروت، 1379هـ (ط1)، 2/ 119.

12 ابن حجر، **فتح الباري**، ج2، ص119.

13 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1250هـ)، **نيل الأوطار**، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث- مصر، 1413هـ/ 1993م (ط1)، ج2، ص254-255.

14 ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (456هـ)، **المحلى بالآثار**، دار الفكر- بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ، ج2، ص274.

15 البخاري، **جزء القراءة خلف الإمام**، ص43 حديث رقم 104.

16 البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، ج1، ص 120، حديث رقم 580.

17 مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (30) من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، ج1، ص423، 424، حديث رقم 161، 162.

18 أنظر: الشوكاني، **نيل الأوطار**، ج2، ص254.

19 البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، ج1، ص156، حديث رقم 783.

20 أنظر: العبدري، أبو عبد الله محمد بن يوسف الغرناطي (897هـ)، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، دار الكتب العلمية- بيروت، 1416هـ/ 1994م (ط1)، ج2، ص473. الجندي، خليل بن إسحاق بن موسى(776هـ)، **التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، 1429هـ/ 2008م (ط1)، ج1، ص478. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (450هـ)، **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وغيره، دار الكتب العلمية- بيروت، 1419هـ/ 1999م (ط1)، ج2، ص340. الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (478هـ)، **نهاية المطلب في دراية المذهب**، تحقيق عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهج، 1428هـ/ 2007م (ط1)، ج2، ص205. القزويني، **العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير**، ج2، ص202.

21 أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي (275هـ)، **السنن**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، دار الرسالة العلمية، 1430 هـ- 2009 م (ط1)، كتاب الصلاة، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب (155) الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع، ج2، ص167، حديث رقم 893.

22 ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي (311هـ)، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، كتاب الإمامة في الصلاة، جماع أبواب قيام المأمومين خلف الإمام، باب إدراك المأموم الإمام ساجداً...، ج3، ص57، حديث رقم 1622.

23 الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (405هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، 1411هـ/ 1990م (ط1)، كتاب الطهارة، حديث عبد الرحمن بن مهدي، ج1، ص 407، كتاب الصلاة، ومن كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ج1، ص336، حديث رقم 783.

24 البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني (458هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، 1424هـ/ 2003م (ط3)، كتاب الصلاة، باب إدراك الإمام في الركوع، ج3، ص518، حديث رقم 2609. البيهقي، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني (458هـ)، **السنن الصغير**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية- كراتشي، باكستان، 1410هـ/ 1989م

(ط1)، كتاب الصلاة، باب إدراك الركعة بإدراك الركوع، ج1، ص212، حديث رقم 544. البيهقي، البيهقي، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني (458هـ)، **معرفة السنن والآثار**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية- كراتشي، باكستان، الطبعة: الأولى، 1412هـ/ 1991م (ط1)، كتاب الصلاة، باب إذا أدرك الإمام راكعاً، ج3، ص 9، حديث رقم 3464.

25 أنظر: الشيرازي، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، ج1، 179. العمراني، **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، ج2، ص377. القاضي حسين، **التعليقة على مختصر المزني**، ج2، ص782. ابن قدامة، **المغني**، ج1، ص363. ابن قدامة، **الشرح الكبير**، ج2، ص9. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين (1051هـ)، **الروض المربع شرح زاد المستقنع**، خرج أحاديثه عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد ومؤسسة الرسالة، ص126.

26 بَذَنْت: كبرت في السنّ. أنظر: الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة، 1404هـ/ 1984م (ط1)، ج1، ص152. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم ابن محمد (328هـ)، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1412 هـ/ 1992م (ط1)، ج1، ص497. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 2001م (ط1)، ج14، ص102.

27 أبو داود، **السنن**، كتاب الصلاة، باب (75) ما يؤمر المأموم من اتباع الإمام، ج1، ص462-463، حديث رقم 619.

28 ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (273هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، كتاب إقامة الصلاة، باب (41) النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود، ج1، ص309، حديث رقم 962.

29 ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (235هـ)، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، 1409هـ (ط1)، كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب من قال ائتمّ بالإمام، ج2، ص116، حديث رقم 7150.

30 الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (255هـ)، **سنن الدارمي**، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع- السعودية، 1412هـ/ 2000م (ط1)، الصلاة، باب النهي عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود، ج2، ص830، حديث رقم 1354.

31 أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1421هـ/ 2001م (ط1)، ج28، ص53، حديث رقم 16838.

32 ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الإمامة في الصلاة، جماع أبواب قيام المأمومين خلف الإمام، باب النهي عن مبادرة الإمامِ المأمومَ بالركوع، ج3، ص44، حديث رقم 1594.

33 الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (385هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة- الرياض، 1405هـ/ 1985م (ط1)، ج7، ص63.

34 أنظر: الماوردي، **الحاوي الكبير**، ج2، ص416.

35 الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (385هـ)، **سنن الدارقطني**، تحقيق شعيب الارناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1424هـ/ 2004م (ط1)، كتاب الجمعة، باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها، ج2، ص320، حديث رقم 1603.

36 البخاري، **جزء القراءة خلف الإمام**، باب هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب خلف الإمام، ص51، حديث رقم 131.

37 ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الإمامة في الصلاة، باب ذكر الوقت الذي فيه المأموم مدركاً الركعة...، ج3، ص45، حديث رقم 1595.

38 ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد (340هـ)، **معجم ابن الأعرابي**، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي- السعودية، 1418هـ/ 1997م (ط1)، ج2، ص496، حديث رقم 964، حرف الباء.

39 الدارقطني، **سنن الدارقطني**، كتاب الصلاة، باب من أدرك الإمام قبل إقامة صلبه...، ج2، ص153، حديث رقم 1313.

40 البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، جماع أبواب صفة الصلاة، باب إدراك الإمام في الركوع، ج2، ص127، حديث رقم 2575.

41 أنظر: العدوي، أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم (1189هـ)، **حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني**، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر- بيروت، 1414هـ/ 1994م، بدون طبعة، ج1، ص301.

42 البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، جماع أبواب صفة الصلاة، باب إدراك الإمام في الركوع، ج2، ص128، حديث رقم 2576.

43 البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب (21) لا يسعى إلى الصلاة، ولْيأتِ بالسكينة والوقار، ج1، ص129، حديث رقم 636.

44 أنظر: ابن حزم، **المحلّى**، ج2، ص275، المسألة رقم 362.

45 البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت، ج1، ص152، حديث رقم 757. باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، ج1، ص158، حديث رقم 793.

46 مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الصلاة، باب اقرأ ما تيسّر معك من القرآن، ج1، ص297، حديث رقم 397.

47 أنظر: الشوكاني، **نيل الأوطار**، ج2، ص254.

48 ابن حزم، **المحلى**، 2/ 275، مسألة362.

49 عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (211هـ)، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، يطلب من المكتب الإسلامي- بيروت، 1403ه (ط2)، كتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة أو سجدة، ج2، ص281، حديث رقم 3373

50 ابن أبي شيبة، **المصنف في الأحاديث والآثار**، كتاب الصلوات، باب من قال إذا دخلت والإمام ساجد فاسجد، ج1، ص227، حديث رقم 2601، 2602.

51 الشوكاني، **نيل الأوطار**، ج2، ص254.

52 ابن حزم، **المحلى**، ج2، ص274، المسألة 362.

53 الشوكاني، **نيل الأوطار**، ج2، ص255.

54 أنظر: الشوكاني، **نيل الأوطار**، ج2، ص255.

55 البخاري، **جزء القراءة خلف الإمام**، ص57، ح148.

56 ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الإمامة في الصلاة، باب إدراك المأموم الإمام ساجداً...، ج3، ص57، حديث رقم 1622.

57 البيهقي، **معرفة السنن**، كتاب الصلاة، باب إذا أدرك الإمام راكعاً، ج3، ص9، حديث رقم 3464.

58 ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)**، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار- عمان، 1403هـ/ 1983م (ط1)، ص44. سبط ابن العجمي، أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل (841هـ)، **التبيين لأسماء المدلسين**، تحقيق يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية- بيروت، 1406هـ/ 1986م (ط1)، ص52، ترجمة 68.

59 أنظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **لسان الميزان**، تحقيق دائرة المعرف النظامية- الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، 1390هـ/ 1971م (ط2)، ج4، ص150، ترجمة 3608.

60 أنظر: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت، 1382هـ/ 1963م (ط1)، ج2، ص206، ترجمة 3456.

61 ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُستي (354هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي- حلب، 1396ه (ط1)، ج8، ص422، ترجمة 416.

62 ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (327هـ)، **علل الحديث**، تحقيق فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، 1427هـ/ 2006م (ط1)، ج2، ص554، حديث 584.

63 البخاري، **جزء القراءة خلف الإمام**، ص51 ح131.

64 أنظر: ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (327هـ)، **الجرح والتعديل**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن- الهند، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 1271هـ/ 1952م (ط1)، ج7، ص132، ترجمة رقم 751، المزّي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (742هـ)،

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1400هـ/ 1980م (ط1)، ج23، ص582، ترجمة رقم 4871، الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج3، ص388، ترجمة رقم 6886، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة- مكة المكرمة، 1387هـ/ 1967م (ط2)، ص326، ترجمة رقم 3444، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية- الهند، 1326هـ (ط1)، ج8، ص373، ترجمة رقم 663.

65 ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ج7، ص132، ترجمة رقم 751، المزّي، **تهذيب الكمال**، ج23، ص582، ترجمة رقم 4871، الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج3، ص388، ترجمة رقم 6886، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج8، ص373، ترجمة رقم 663.

66 المراجع السابقة نفسها.

67 ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ج7، ص132، ترجمة رقم 751، المزّي، **تهذيب الكمال**، ج23، ص582، ترجمة رقم 4871، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج8، ص373، ترجمة رقم 663.

68 البخاري، **جزء القراءة خلف الإمام**، ص51 ح131.

69 أنظر: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثَّق**، تحقيق محمد شكور الحاجي، مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن، 1406هـ/ 1986م (ط1)، ص146، ترجمة 266.

70 أنظر: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، دار الحديث- القاهرة، 1427هـ/ 2006م، بدون طبعة، ج13، ترجمة 188.

71 أنظر: أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي (458هـ)، **التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة**، تحقيق محمد بن فهد الفريح، دار النوادر- دمشق، 1435هـ/ 2014م (ط1)، ج3، ص153، الخرشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1101هـ)، **شرح مختصر خليل للخرشي**، دار الفكر للطباعة- بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ، ج1، ص271.

72 ابن حزم، **المحلى**، 2/ 274، مسألة 362.

73 ابن حزم، **المحلى**، 2/ 275، مسألة362.

74 الشوكاني، **نيل الأوطار**، ج2، ص254.

75 ابن حزم، **المحلى**، 2/ 277، المسألة 623.

76 المرجع السابق.